السنة الثالثة والعشرون العدد 87/ شهر كانون الاول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر2025/12/2
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1370

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Financial digitization in Iraq: Has it become a tool for fighting corruption or a gateway to more sophisticated corruption?

الرقمنة المالية في العراق : هل أصبحت أداة لمكافحة الفساد أم مدخلاً لفسادٍ أكثر تطوراً ؟

م.م. علا عامر عبدالوهاب
Ola Amer Abdelwahab
Olaamer97@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المقدمة

شهد العراق منذ العام 2019 تحولًا متسارعًا في مجال الرقمنة المالية ضمن جهود حكومية تهدف إلى تحديث إدارة الأموال العامة وتعزيز كفاءة المؤسسات وتقليل الهدر والفساد الذي تراكم عبر عقود من الاعتماد على الأنظمة الورقية التقليدية. وقد تضمن هذا التحول نحو الرقمنة المالية مجموعة من المبادرات الجوهرية مثل إدخال أنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية، وأتمتة العمليات الضريبية والكمركية، واعتماد نظام الرواتب الإلكتروني، إضافة إلى تطوير البنية التقنية في المصارف الحكومية وإعادة هيكلة أنظمتها بما ينسجم مع الممارسات المصرفية الحديثة. وتمثل هذه الخطوات إطارًا مهمًا لإعادة بناء النظام المالي على أسس رقمية تسهّل مراقبة التدفقات المالية وتحد من نقاط الضعف التي يستغلها الفساد.

يهدف هذا المقال: الى التأكيد على أن الرقمنة تُعد فرصة ثمينة لإحداث إصلاح مالي واسع، الا إنها تثير في الوقت نفسه تساؤلات جوهرية حول قدرتها الفعلية على مكافحة الفساد في السياق العراقي، حيث تتقاطع التحديات المؤسسية مع الهشاشة التكنولوجية. فبينما تُظهر التجارب العالمية أن التحول الرقمي يمكن أن يقلل من المساحات التي يعمل فيها الفساد التقليدي، يبقى احتمال ظهور أشكال جديدة من "الفساد الرقمي" قائمًا، وهو فساد أكثر تعقيدًا وخفاءً يصعب اكتشافه في ظل غياب الحوكمة الفعّالة والرقابة المستقلة على الأنظمة الإلكترونية.

ويحاول المقال الإجابة عن السؤال المحوري: وهو ما إذا كانت الرقمنة المالية في العراق هل ستكون أداة لتعزيز الشفافية ومحاصرة الفساد، أم أنها قد تفتح الباب أمام أنماط أكثر تطورًا من التلاعب الرقمي داخل منظومات يصعب فحصها أو مساءلة القائمين عليها؟

أولاً: التحول الرقمي والحوكمة المالية في العراق

يمثل التحول الرقمي: أحد أهم التحولات المعاصرة في إدارة المال العام، إذ يعرّفه البنك الدولي بأنه استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين جودة الخدمات الحكومية وتسهيل الإجراءات وتقليل كلفتها وتعزيز الشفافية. ويأخذ هذا التحول في الجانب المالي بُعدًا جوهريًا، حيث تصبح العمليات المالية أكثر تنظيمًا ودقة من خلال الأتمتة الإلكترونية لإدارة الدفوعات، واعتماد أنظمة رقمية للتحصيل الضريبي، وتطبيق

الرقابة الإلكترونية على نفقات الوزارات، فضلاً عن إنشاء قواعد بيانات موحدة للسجلات المالية تتيح للحكومة تتبّع الإنفاق والإيرادات بصورة لحظية. إن هذا التحول لا يعني فقط إدخال أدوات تقنية جديدة، بل يشير إلى إعادة هيكلة المنظومة المالية الحكومية بما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة الفساد وتقليص الهدر وتسهيل عملية اتخاذ القرار المبني على بيانات دقيقة.

أما الحوكمة المالية: كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD، فهي مجموعة القواعد والآليات التي تضمن الإدارة الرشيدة للمال العام من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة والرقابة. وتشمل هذه الحوكمة ضبط الإنفاق الحكومي بحيث يتم الإنفاق وفق خطط مالية واضحة وقابلة للقياس، إضافة إلى تفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية لضمان الالتزام بالإجراءات المالية، والرقابة الخارجية التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والبرلمان. كما تتضمن الحوكمة المالية الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنظم الإيرادات والنفقات، وإدارة المخاطر المالية بهدف حماية المال العام من سوء الاستخدام أو الانحرافات. وتعد الحوكمة المالية الإطار الذي ينظّم كل ما يتعلق بإدارة الموارد المالية، سواء كانت إيرادات أو نفقات، بطريقة تضمن استدامتها وفعاليتها في خدمة الصالح العام.

وعندما يجتمع التحول الرقمي مع الحوكمة المالية: فإنهما يقدمان نموذجًا متقدمًا للإدارة المالية الحديثة، اذ يوفر التحول الرقمي الأدوات التقنية التي تساعد على تعزيز الحوكمة، بينما تمنح الحوكمة المالية الإطار القانوني والمؤسسي. الذي يضمن أن استخدام التكنولوجيا يتم بشكل سليم وعادل وشفاف. وبهذا يصبح المال العام أكثر حماية، وتصبح المؤسسات الحكومية أكثر قدرة على تقديم خدمات فعّالة، ويزداد مستوى الثقة بين المواطن والدولة من خلال وضوح الإجراءات المالية ودقتها

ثانيًا: دور الرقمنة المالية في مكافحة الفساد؟

تُعد الرقمنة المالية من أكثر الأدوات فعالية في الحد من الفساد، لأنها تعالج المصادر الأساسية التي يغذي منها الفساد الإداري والمالي نفسه داخل المؤسسات الحكومية من خلال ما يأتي :-

1. التحول نحو الاقتصاد غير النقدي قائم على الدفع الإلكتروني، يجعل كل معاملة مالية مسجّلة ومؤرشفة وقابلة للتتبع في أي وقت، مما يقلل بشكل كبير من فرص الرشوة والعمولات غير القانونية ويحرم الفاعلين الفاسدين من البيئة المناسبة لممارساتهم من خلال تقليل التعامل النقدي.
2. تعزيز الشفافية في الإجراءات الحكومية. فالنظام الرقمي يحدد بدقة الشخص الذي استلم المعاملة، ومن قام بالموافقة أو الرفض، ووقت إنجاز كل خطوة. وهذا المستوى من التوثيق يقلل من الروتين والإجراءات البيروقراطية التي كانت تغذي الفساد الإداري .
3. تسهم الرقمنة المالية في كشف الهدر وتحسين الكفاءة المالية للدولة من خلال قدرتها على مقارنة البيانات بين الدوائر الحكومية المختلفة واكتشاف التناقضات بسرعة. فعلى سبيل المثال، فإن ربط بيانات الضرائب بالجمارك والتحويلات المصرفية يسمح باكتشاف التهرب الضريبي بسهولة كبيرة، لأن أي فجوة بين التصريحات الضريبية والبيانات المالية الفعلية تظهر بوضوح عند استخدام الأنظمة الرقمية الموحدة. وتساهم هذه القدرة التحليلية في تحديد الجهات التي تهدر المال العام أو تخالف الأنظمة المالية، مما يدعم عملية الإصلاح المالي.
4. تؤدي الرقمنة المالية إلى تعزيز الانضباط المالي للحكومة، إذ توفر دقة عالية في الصرف ومراقبة المشاريع وتقليل التجاوزات المتعلقة بالرواتب والمنح والمخصصات. كما تسمح بتتبع الأموال المخصصة للمشاريع الاستثمارية ومراقبة تنفيذها، الأمر الذي يقلل من حالات تضخيم الكلف أو إعادة توجيه الأموال لأغراض غير قانونية. ونتيجة لذلك، فإن فرص الفساد المرتبط بالصرف والالتزامات الحكومية تتراجع بشكل واضح.وبشكل عام، يمكن القول إن الرقمنة المالية ليست مجرد تحديث تقني، بل هي إصلاح هيكلي يضرب جذور الفساد من خلال الشفافية والرقابة الدقيقة، ويحوّل النظام المالي والإداري إلى منظومة يمكن متابعة كل تفاصيلها، مما يعزز ثقة المجتمع ويضمن حماية المال العام.

ثالثًا: كيف يمكن للرقمنة المالية أن تخلق فسادًا أكثر تطورًا؟

على الرغم من أن الرقمنة المالية تُعد أداة فعّالة لمكافحة الفساد، فإنها في الوقت نفسه قد تفتح الباب أمام ظهور أشكال أكثر تطورًا وخطورة من الفساد إذا لم تُرافقها حوكمة رقمية صارمة. فعندما تعتمد الدولة على شركات محددة لامتلاك وتشغيل الأنظمة الرقمية، فإن ذلك يمنح هذه الشركات قدرة شبه مطلقة على التحكم بالمعلومات وإدارة البنى التكنولوجية الأساسية، وهو ما قد يسمح بإخفاء الأخطاء أو إجراء تعديلات على البيانات أو حتى إنشاء "أبواب خلفية" تتيح التلاعب بالسجلات الرقمية دون أن تترك أثرًا يمكن كشفه. ويُعرف هذا النمط من الانحرافات بـ "الفساد التكنولوجي"، وهو أخطر بكثير من الفساد التقليدي لأنه يجري داخل أنظمة معقدة لا تفهمها إلا الجهات المتحكمة بها.

وتزداد خطورة الأمر في ظل ضعف الأمن السيبراني: وهو تحدٍ واضح في دول مثل العراق، حيث ما تزال حماية الخوادم والأنظمة الرقمية غير متطورة بما يكفي، بينما تعاني المؤسسات من نقص الخبرة الفنية ومن غياب منظومات فعّالة لاكتشاف الاختراقات. هذا الضعف يجعل البيانات المالية والضريبية عرضة للقرصنة أو للتعديل المتعمد أو لسرقة محتوى ضخم من المعلومات الحساسة، كما قد تتعرض المصارف أو أنظمة الدفع الإلكتروني لهجمات تؤدي إلى تعطيل الخدمات أو ابتزاز الدولة مقابل فدية رقمية. ما يميز هذا النوع من الفساد أنه يمكن أن يحدث دون أن يشعر المواطن أو المؤسسات لكونه يجري في بيئة رقمية غير مرئية .ومن جانب آخر، قد تُخلق بيئة للفساد إذا ظهر تضارب مصالح بين شركات الدفع الإلكتروني والجهات الحكومية، إذ قد تستغل بعض الشركات نفوذها في السوق لفرض عمولات مرتفعة غير مبررة أو احتكار خدمات معينة أو الحصول على عقود حكومية بطرق غير تنافسية. وفي هذه الحالات يبدو الفساد في شكل "ممارسات تجارية تقنية" لكنه في جوهره يمثل استغلالًا للسلطة ولضعف الرقابة على القطاع الرقمي، ما يؤدي إلى فساد منظم قد يصعب كشفه لأنه متخفٍ خلف واجهات تكنولوجية. وتبرز المخاطر أيضًا حين تكون الأنظمة الرقمية التي تعتمد عليها الدولة أنظمة مغلقة لا تخضع للتدقيق العام ولا تمتلك المؤسسات الرقابية صلاحية مراجعة خوارزمياتها أو سجلاتها الداخلية. هنا يتحول النظام الرقمي نفسه إلى "صندوق أسود" لا يعرف أحد كيف يعمل أو ماذا يحدث داخله، مما يتيح إمكانية استخدامه لتغطية الفساد بدل كشفه، سواء من خلال تعديل بيانات، أو طمس مخالفات، أو إنشاء مسارات رقمية تبدو قانونية بينما تخفي انحرافات كبيرة في إدارة المال العام.

وفي ضوء كل ذلك، نستنتج بأن الرقمنة المالية ليست ضمانًا تلقائيًا لمحاربة الفساد، بل قد تتحول إلى بيئة حاضنة لفساد أكثر تطورًا إذا غابت عنها الحوكمة الرقمية، والشفافية، والرقابة المستقلة، والأمن السيبراني المتقدم.

رابعًا: واقع التحول الرقمي المالي في العراق : يشهد العراق خلال السنوات الأخيرة مرحلة انتقالية مهمة نحو التحول الرقمي المالي، مدفوعة بجهود حكومية ومصرفية تهدف إلى تحديث البنية التحتية للقطاع المالي وتحسين الشفافية والحوكمة وتقليل التعامل النقدي المباشر. وقد برز هذا التوجه بوضوح مع تبني البنك المركزي العراقي سياسات تسعى إلى تعزيز الدفع الإلكتروني، وتوسيع استخدام بطاقات الدفع، ونشر نقاط البيع، إضافة إلى تشجيع المحافظ الإلكترونية التي أصبحت اليوم إحدى الأدوات الأكثر انتشارًا بين شرائح المجتمع.إن هذا التحول ليس مجرد تطوير تقني، بل هو مشروع اقتصادي وطني يهدف إلى إعادة بناء النظام المالي على أسس حديثة. فقد أدى الاعتماد شبه الكامل سابقًا على التعاملات النقدية إلى خلق بيئة خصبة للفساد وهدر المال العام وصعوبة تتبع الإنفاق، بينما يوفر التحول الرقمي مستوى أعلى من الرقابة المالية الفورية، ويُسهّل ضبط العمليات الحكومية، سواء في رواتب الموظفين أو المدفوعات الحكومية أو الجباية الضريبية والكمركية. وقد بدأت الوزارات العراقية فعلًا بتطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني للرسوم الحكومية، مما قلل الازدحام وسرّع إنجاز المعاملات.**كما أن القطاع المصرفي** يشهد تطورًا ملحوظًا عبر إدخال خدمات "الأونلاين بانكنغ" والتطبيقات المصرفية التي سمحت للعملاء بإدارة حساباتهم وتحويل الأموال دون الحاجة لزيارة الفروع. ورغم أن نسبة الشمول المالي كانت سابقًا من بين الأدنى في المنطقة،

فإن السنوات الأخيرة شهدت توسعًا كبيرًا في فتح الحسابات المصرفية، خاصة بعد ربط الرواتب بمنصات الدفع الإلكتروني وإلزام الشرائح الواسعة من الموظفين والمتقاعدين باستخدام البطاقات الذكية. هذا التطور ساهم في دمج فئات كانت خارج النظام المالي الرسمي، وهو ما يشكل نقطة تحول نحو اقتصاد أكثر تنظيمًا. إلى جانب ذلك، فإن شركات الدفع الإلكتروني لعبت دورًا محوريًا في تسريع هذا التحول من خلال منافسة جعلت السوق أكثر ديناميكية حيث أصبحت المحافظ الإلكترونية مثل (زين كاش، آسيا حوالة، سويچ) جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية مستخدمة في التحويلات، ودفع الفواتير، والتسوق الإلكتروني، وحتى في دفع الرسوم الجامعية والحكومية. ومع توسع القطاع الخاص، أصبح المواطن يختبر مستوى جديدًا من الخدمات المالية السريعة والمبسطة مقارنة بالأساليب التقليدية .ورغم هذه الخطوات، ما زال التحول الرقمي المالي في العراق يواجه تحديات، أبرزها ضعف البنى التحتية الإلكترونية في بعض المحافظات، ووجود فجوة تكنولوجية بين الأجيال، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتعزيز الثقة بالمنظومة الإلكترونية، خصوصًا في ظل حوادث الاختراقات أو سوء الاستخدام. كما أن التربية المالية الرقمية ما زالت محدودة، مما يتطلب حملات توعية واسعة لضمان الاستخدام الآمن والفعّال لخدمات الدفع الإلكتروني. ويمكن القول إن نجاح التحول يرتبط أيضًا بتطوير التشريعات والقوانين التي تنظم حماية البيانات وتمنع عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة العراقية تتجه نحو رقمنة الإجراءات المالية في الضرائب والكمارك والجباية لتقليل التلاعب وزيادة الإيرادات العامة، وهو ما يمثل خطوة ضرورية لتقوية الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. كما أن صندوق النقد الدولي والجهات الدولية تشجع العراق على تطوير بنيته الرقمية المالية كجزء من إصلاحاته الاقتصادية.

وبالتالي يمكن القول إن العراق يقف اليوم على أعتاب مرحلة متقدمة من التحول الرقمي المالي؛ مرحلة لم تكتمل بعد لكنها تزداد رسوخًا مع اتساع الوعي المجتمعي، وتطور البنية الرقمية، واستمرار الإصلاحات الحكومية والمصرفية. ومع معالجة التحديات الحالية، يمكن لهذا التحول أن يكون بوابة لاقتصاد أكثر شفافية وكفاءة، وأكثر قدرة على مواكبة التطورات العالمية.

خامسا : هل الرقمنة المالية حل أم خطر؟

يمكن للرقمنة المالية ان تصبح قوة دافعة نحو تعزيز النزاهة المالية في العراق وتقليص مساحات التلاعب التي كانت تنتشر في الأنظمة الورقية التقليدية ، إذا استندت إلى منظومة من الشفافية والتدقيق الإلكتروني والمنافسة العادلة والأمن السيبراني ونشر البيانات العامة، وهي عناصر تجعل النظام المالي أكثر وضوحًا وقدرة على كشف الانحرافات وتقليل فرص الفساد المالي والإداري. اما في ظل غياب الرقابة الرقمية ، فأن الرقمنة يمكن ان تتحول الى مصدر لفساد أكثر تعقيدًا وخفاءً، إذ يمكن أن تتحول الأنظمة الإلكترونية إلى أدوات تُستخدم لإخفاء البيانات بدل كشفها، ويصبح التحكم بالتكنولوجيا حكرًا على فئة محدودة تمتلك الخبرة التقنية والنفوذ المؤسسي، مما يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الفساد يرتكز على التلاعب الرقمي وصعوبة تتبعه. وهكذا يتضح أن الرقمنة قد تكون فرصة أو خطرًا، وأن الفارق بين الحالتين يتحدد بمدى قوة الحوكمة والرقابة الرقمية.

الخاتمة والمقترحات

بناء على ما تقدم ، نستنتج بأن الرقمنة المالية في العراق تمثل فرصة حقيقية لتحسين إدارة المال العام وتعزيز النزاهة، الا انها في ذات الوقت تحمل مخاطر جدية تتطلب حوكمة واعية وشفافية واسعة ورقابة رقمية فعّالة. وبين هذه الفرصة وذلك الخطر يتحدد مستقبل المالية العامة في العراق، فالرقمنة يمكن أن تكون طريقًا نحو إصلاح مالي عميق أو بابًا لفساد أكثر تطورًا، والفيصل هو نوع الرقابة التي ترافقها. ولتعظيم فوائد الرقمنة وتقليل مخاطرها، تبرز الحاجة إلى مجموعة من الإجراءات العملية، في مقدمتها.

1. إنشاء هيئة رقابة رقمية مستقلة تتولى مراقبة الأنظمة الإلكترونية وقواعد البيانات وعمليات الدفع والعقود التقنية، بما يضمن أن الأنظمة الرقمية تعمل لصالح الشفافية وليس لخدمة مصالح ضيقة.

2. اعتماد سياسة واضحة لنشر البيانات المالية المفتوحة، بحيث تكون المعلومات المتعلقة بالإنفاق والإيرادات والضرائب والمشروعات متاحة للباحثين والصحفيين والجمهور، مما يخلق رقابة مجتمعية إضافية تدعم الجهود الحكومية.
3. تعزيز منظومة الأمن السيبراني الوطني عبر تدريب الموظفين الحكوميين
4. بناء مراكز بيانات حديثة، واعتماد أنظمة متقدمة لاكتشاف التسلل الرقمي
5. وضع سياسات فعّالة للاستجابة للطوارئ الإلكترونية.
6. تنظيم سوق الدفع الإلكتروني من خلال وضع سقوف عادلة للعمولات ومنع الاحتكار وضمان شفافية العقود بين الدولة وشركات الدفع، بما يمنع تحوّل هذا القطاع إلى بوابة فساد جديدة.
7. ضرورة العمل على تكامل الأنظمة وربطها على مستوى المؤسسات الحكومية ، لأن استمرار الفصل بينها يخلق ثغرات تسمح بالتلاعب، بينما التكامل يقلل من هذه الثغرات ويزيد القدرة على التحليل والمراجعة.

المصادر: Reference:

1. ديوان الرقابة المالية العراقي (2023) – تقارير الرقابة المالية.
2. البنك المركزي العراقي – (2024–2023) CBI تقارير الشمول المالي والمدفوعات الإلكترونية.
3. هيئة الضرائب العراقية (2023) – تقارير الجباية الإلكترونية.
4. world Bank (2021–2023) – Digital Government Framework – Iraq Public Expenditure Review.
5. IMF Iraq Reports (2022–2024) – Public Financial Management Assessment.
6. OECD (2020) – Public Governance Reviews.
7. UNDP Iraq (2022) – Digital Transformation in Public Sector.